

في الخطة المقدمة من مكتب التخطيط والتعاون الدولي بشبوة :

مشروع الغاز بكلفة أكثر من (4.5) مليار دولار يوفر العديد من فرص العمل

محافظة شبوة تتوفر فيها العديد من الخامات المعدنية التي تجري الاستعدادات لاستغلالها

السياحة .. صناعة بلا دخان



سعيد محمد سالمين

أصبحت السياحة اليوم من أهم الصناعات التي تهتم بها دول العالم كله.. وهي تلعب دوراً متزايداً في التقدم الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي والتربوي بالنسبة للجنس البشري.

والسياحة - بلا شك - لها تأثير اقتصادي على البلد

يمكن إيجازه في النقاط التالية :

خلق فرص للعمل لم تكن موجودة، وبذلك تقضي على البطالة المكشوفة أو المقنعة وخاصة في البلد النامي.. ولنضرب مثلاً : عندما يتدفق السياح على بلد من البلاد، فإن هذا البلد يقوم بإنشاء فنادق تتسع لهؤلاء القادمين. وبذلك تنشيط حركة البناء، ولا يقتصر العمل على البناء بل يتعداه إلى إنشاء الطرق وتعبيدها، ثم انتعاش الأماكن الترفيهية وإنشاء الجديد منها.. وكذلك المطاعم، وافتتاح محلات تباع المنتجات التقليدية اليدوية التي يشتهر بها هذا البلد.. وهذه الأعمال تستطيع استيعاب الكثير من الأيدي العاملة.. وترفع من مستوى الأجور الذي يرفع الاقتصاد العام للبلد كله نتيجة لزيادة الإنفاق المحلي.

تؤدي السياحة إلى انتعاش الفنون الشعبية والفنون المسرحية والمهرجانات والمحافظة على الآثار التاريخية التي تعتبر من عوامل جذب السياح.

تقوم صناعة السياحة بجذب العملات الصعبة والعملات الأجنبية إلى أسواق البلاد وذلك يحافظ على ميزان المدفوعات ويكون له تأثيره الاقتصادي على عملة البلاد.

وقد ازدادت صناعة السياحة أهمية منذ القرن العشرين حتى اليوم وكل صناعة تتطلب فنيين مدربين أحسن تدريب، والسياحة كصناعة تشمل كل ميادين الحياة.. فهي تشمل سائق التاكسي ومدير الفندق وموظف الدولة في أي مرفق من المرافق التي لها اختصاص بالسياحة كموظف الجوازات والجمارك والشرطة السياحية وشرطة المرور.. وغيرهم.

ويحتك بالسياح فئة غير قليلة من أهل البلد احتكاكاً مباشراً، فحادم الفندق، الحمال، وسائق التاكسي، وعمال المطار وبياع التحف ونادل المطعم، كل هؤلاء لهم صلة مباشرة بالسياح، ويكتسب هؤلاء جميعاً خبرة باحتكاكهم بالسياح القادمين من مختلف أنحاء العالم أو من دول الخليج العربي والعالم العربي.

وفي الوقت نفسه فإن السياح يكتسب خبرة وثقافة عندما ينتقل من بلد إلى بلد.. فهو يرى بنفسه على الطبيعة بلداً جديداً لم يكن يعلم عنه سوى ما قرأه في كتاب أو مجلة أو نشرة سياحية.. يرى تقاليد شعبية عظيمة.. يراها بعينه ويلمسها عن كثب، كل هذا يحمل في طياته التأثير الثقافي والاجتماعي والنفسى للسياحة.. وهكذا أصبحت السياحة وسيلة

ومن وسائل اتصال الشعوب بعضها ببعض، ووسيلة من وسائل التثقيف والتأثير الاجتماعي والسياسي. وعندما يأتي السياح إلى هذا البلد أو ذاك فإنه يستطيع أن يفهم أحوال هذا البلد ومشاكله على الطبيعة.. ويرى ما لم يكن يراه من قبل. والسياح عادة يرى ويلاحظ أشياء صغيرة قد لا يلاحظها أبناء البلد أنفسهم، وقد تؤثر هذه الأشياء الصغيرة التي قد تبدو تافهة بالنسبة لأبناء البلد، تأثيراً حسناً أو سيئاً في نفسية السياح، وترتك لديه انطباعات تنعكس عندما يعود إلى بلده ويتحدث عن رحلته وعن البلاد التي زارها إلى أصدقائه وأقاربه ومواطنيه. والحقيقة أن من أهم وسائل الإعلام السياحي هو الإعلام الذي يقوم السياح نفسه بعمله بعد انتهاء زيارته للبلد الذي قضى فيه بضعة أسابيع، فهو عامل من أهم عوامل الدعاية، ولذلك يجب الإهتمام بكل سائح والعمل على أن يكون متمتعاً بإقامته في أرضنا، وأن نجنيه كل أنواع المضايقات حتى يصبح هو نفسه معلناً عن بلادنا. وهذا ما لمسناه من خلال احتكاك أهالي مدينة عدن بضيوفنا الأشقاء من دول الخليج العربي العراق الذين أتاحت لهم بطولة خليجي (20) فرصة التعرف والسياحة في أنحاء محافظة عدن الجميلة وشواطئها الساحرة ومعالمها الأثرية والتاريخية وخرجوا مبهورين بها وبأهلها الذين أحسنوا استقبالهم والترحيب بهم والتعامل معهم بأسلوب حضاري راق، رافعين سمعة اليمن ومكانتها في نفوسهم، باعتبارها مهد العروبة والتاريخ والحضارة والكرم اليمني الأصيل.



محافظة شبوة

عدد المباني المضاءة بالكهرباء سيصل إلى أكثر من الضعف بحلول عام 2015

عرض / علي عبدربه غزال

حظيت محافظة شبوة بنصيب وافر من المشاريع الإنتاجية والخدمية خلال تنفيذ

الخطة التنموية الخاصة بالمحافظة.

وبحسب مكتب وزارة التخطيط فإن عملاً حثيثاً يتم لتنفيذ هذه الخطة الطموحة..

وفي ما يلي نستعرض أبرز ما تضمنته الخطة.

السمكية التقديري للعام 2010م (816) ليصل إلى (1100) في العام

2015م حسب المخطط. وفي مجال الصناعة والاستثمار (القطاع الإنتاجي) بلغت مؤشرات الخطة للعام 2010م في المشاريع الاستثمارية التقديرية المسجلة (71) لتصل بحسب ما هو مخطط في العام 2015م إلى (800)، وعدد فرص العمل التقديرية الموفرة للعام 2010م (716) لتصل إلى (1000) في مخطط العام 2015م بالإضافة إلى مشاريع الشركات النفطية العاملة التي تتوزع في (16) قطاعاً منها (4) إنتاجية و (11) استكشافية وقطاع قيد المصادقة في الإنتاج وهناك (6) قطاعات مفتوحة بالإضافة إلى المشروع الاستراتيجي لتصدير الغاز المسال في منطقة بلحاف الذي تبلغ كلفته أكثر من (4.5) مليار دولار ويوفر العديد من فرص العمل، كما تتوفر في المحافظة العديد من الخامات المعدنية مثل (الزنك، الفضة، الرصاص، الملح الصخري، الفلسبار، رمل الزجاج (السيلكا)، الاسكوريا، البرالايت)

تقدم مكتب التخطيط والتعاون الدولي بمحافظة شبوة ورقة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر للعام 2011م - 2015م في كافة القطاعات، حيث جاء في القطاع الإنتاجي (مجال الزراعة والرعي والحيواني وتوفير فرص العمل. وأشارت الورقة إلى أن مساحة الأراضي المزروعة التقديرية للعام 2010م (16947) هكتاراً ليصل بحسب ما هو مخطط في العام 2015م إلى (35998) هكتاراً ومساحة الأرض المروية (9242) لتصل إلى (11027) هكتاراً والإنتاج من (209982) طناً إلى (303601)، والثروة الحيوانية من (1802600) رأساً إلى (2161480) رأساً في العام 2015م. فيما بلغت مؤشرات الاستهداف في مجال الثروة السمكية في الإنتاج للعام 2010م (9120) طناً ليصل في مخطط العام 2015م إلى (11585) طناً وتتصل قيمة الإنتاج من (1288) مليون ريال إلى مخطط العام 2015م (2620) مليون ريال وبلغ عدد قوارب الجمعيات



مشروع الغاز المسال في بلحاف

وخامات الاسمنت والرخام والجرانيت والجبس وغيرها. وفي قطاع السياحي (20) بحسب ما هو مخطط في العام 2015م وعدد الفنادق من (14) إلى (17) والمتاحف من (3) إلى (4) والمواقع الأثرية من (500) إلى (520) في العام 2015م وعدد المراكز الثقافية من مركز (3) مراكز.

وفي مجال مؤشرات قطاع البنية التحتية والنقل والطرق والتنمية الحضرية بلغ عدد المطارات العامة (مطاراً واحداً) ليصل إلى مطارين في العام 2015م وأطوال الطرق الإسفلتية التقديرية من (1124) لتصل إلى ما هو مخطط في العام 2015م إلى (2050) كم وأطوال الشوارع المرصوفة في المدن من (144000) م² إلى (350000) م² وعدد أعمدة الإنارة المنفذة من (250) إلى (500) وعدد الأسواق المركزية في المدن من (5) إلى (7) وعدد الحدائق العامة والمتنزهات وملاعب الأطفال من (2) لتصل إلى (4) بما هو مخطط في العام 2015م وفي مجال الكهرباء بلغت المؤشرات التقديرية للعام 2010م لعدد المساكن المضاءة (39945) لتصل كما هو مخطط في العام 2015م إلى (83520) وعدد المستفيدين من الكهرباء (305550) نسمة ليصل إلى (588170) نسمة فيما بلغت نسبة التغطية بالكهرباء من (55٪) لتصل إلى (91٪) في العام 2015م.

وفي مجال المياه والصرف الصحي بلغ نسبة التغطية بتموينات المياه التقديرية المياه التقديرية للعام 2010م بـ (50٪) باستهداف (46٪) ليصل إلى ما هو مخطط للعام 2015م بـ 70٪ فيما بلغت مؤشرات الخطط العامة للهاتف الثابت من (19069) خطاً تقديرياً في العام 2010م ليصل إلى (27100) للعام 2015م وعدد مشركي الإنترنت من (1916) إلى (5895) ومكاتب البريد من (7) إلى (9) مكاتب في العام 2015م وفي مجال التربية والتعليم بلغ عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي للعام 2010م (105448) طالباً ليصل في العام 2015م إلى (173573) بزيادة 65٪ ومعدل الالتحاق بالتعليم الأساسي من (71٪) إلى (92٪) ومعدل الالتحاق للإناث في التعليم الأساسي من (55٪) إلى (85٪) ونسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الأساسي من (60٪) إلى (76٪) وعدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي من (10934) طالباً إلى (23080) طالباً بمعدل الالتحاق بالتعليم الثانوي من (27٪) إلى (45٪) ومعدل الالتحاق للإناث بالتعليم الثانوي من (8٪) في العام 2010م إلى (28٪) للعام 2015م.

وحددت مؤشرات قطاع التنمية البشرية (مجال محو الأمية) انخفاض نسبة الأمية للعام 2010م (54٪) ليصل إلى ما هو مخطط للعام 2015م بـ (40٪) للذكور من (29٪) إلى (22٪) وللإناث من (80٪) إلى (58٪). وفي التعليم الفني للعام 2015م (4) معاهد وكليات والتعليم الجامعي من كليتين إلى (3) وعدد الملتحقين من (2190) إلى ما هو مخطط في العام 2015م (2390) طالباً وعدد الإناث من (40) إلى (90) طالبة وعدد الخريجين من (347) إلى (430) خريجاً للعام 2015م والمدرسون من (177) إلى (234) وفي مجال الصحة والسكان بلغت نسبة التغطية الصحية التقديرية للعام 2010م (70٪) لتصل إلى ما هو مخطط في العام 2015م (95٪). وفي مجال قطاع التنمية البشرية الشباب والرياضة بلغت المؤشرات التقديرية للعام 2010م (22 نادياً) لتصل إلى ما هو مخطط له في العام 2015م (25 نادياً) وعدد الأعضاء (18269) ليصل إلى المخطط للعام 2015م (21000) وعدد فرق الكشافة من 220 إلى 400 وفي مجال المرأة بلغ عدد فروع اتحاد نساء اليمن للعام 2010م التقديري (9) ليصل إلى (12) للعام 2015م. وعدد العضوات من (1020) ليصل إلى (2100) وعدد فروع اللجنة الوطنية للمرأة من (4) إلى (10) وعدد الجمعيات والمنظمات النسوية من (21) إلى (30) وعدد الموظفات من (6315) إلى (1851) نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الأساسي من (60٪) ليصل إلى مخطط (76٪) وعدد النساء في سن (15 - 45) لكل قابلة من (707) ليصل إلى (500) وعدد المستفيدات من الرعاية الاجتماعية التقديرية للعام 2010م (26043) لتصل إلى (51081) في العام 2015م وفي مجال الشؤون الاجتماعية بلغ عدد الجمعيات والاتحادات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى للعام 2010م (52) لتصل في المخطط للعام 2015م إلى (190) وعدد المستفيدين من الرعاية الاجتماعية من (46337) ليصل إلى (91694).